



اشكاليات التحول الديمقراطي

(دراسة نظرية)

د. علي محمد ديهوم

كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية

د. رجب عمر العاتي

كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية

د. خالد إبراهيم أبورقية

كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب

ملخص:

تناول البحث اشكاليات التحول الديمقراطي و توصل إلى أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وطويلة وبحاجة إلى فترة زمنية طويلة لكي يحدث، ومرد ذلك أن عملية التحول الديمقراطي بحاجة إلى جدور وأرضية خصبة للنهوض فهناك استحقاقات لأبد من دفعها، ومن هنا نكون قد اقتربنا من الحديث عن وجود تنشئة ديمقراطية تدفع لحدوث ثقافة ديمقراطية تصب في النهاية لإحداث تحول ديمقراطي، وإن الغاية الكبرى التي ترجي من عملية التحول الديمقراطي هي الوصول إلى ترسيخ ذلك التحول والعمل على تنشئته و إن لم يحدث ذلك فلا نكون بصدد الحديث عن ديمقراطية ولا تحول ديمقراطي..



مقدمة:.

عُنت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية المعاصرة بعمليات التحول الديمقراطي وخاصة في بلدان العالم النامي، حيث ينشغل المجال الرسمي وغير الرسمي في أي نظام سياسي على حد سواء، ويتعاضم هذا الاهتمام عندما يرتبط هذا الحديث بدول العالم النامي والذي يمكن تفسيره أي هذا الحدث المتزايد عن التحول في أحد نواحيه في ضوء المطالبات الخارجية والضغوط الدولية سواء من جانب بعض الدول أو من جانب فاعلين دوليين آخرين كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

كما شغلت هذه المسألة المفكرين منذ بدايات وأصول الفكر السياسي، وخصص لها العديد من المؤلفات والدراسات وقد سمي عالم السياسة الأمريكي (صمويل هنتغتون) بالموجة الثالثة للديمقراطية والتي اجتاحت العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث امتد النظام الديمقراطي ليشمل دول أوروبا واستمر هذا التمدد في الازدياد مع انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن هناك تعثر في الكثير من الدول في التحول الديمقراطي وخاصة في دول العالم الثالث، ولذلك أكدت الأدبيات السياسية على أن عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى مجموعة من الآليات والأدوات والمرتكزات لا بد من توافرها لإنجاح عمليات التحول، وأن هناك العديد من التحديات التي تواجه عمليات التحول الديمقراطي في الكثير من دول العالم وخاصة دول العالم النامي.

مشكلة الدراسة:.

تدور مشكلة البحثية الرئيسية حول تساؤل رئيس هو (ما هي طبيعة الاشكاليات الخاصة بعملية التحول الديمقراطي)

ويمكن تفصيل التساؤل الرئيسي للدراسة إلى عدد من التساؤلات الفرعية لإمكانية التحليل والدراسة وهذه التساؤلات الفرعية هي:.

1. ما هي آليات عمليات التحول الديمقراطي؟

2. ما هي التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي؟

3. ماهي انماط التحول الديمقراطي؟

4. ماهي نظريات التحول الديمقراطي؟

أهمية الدراسة:.

تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوع يكاد محل اهتمام الجميع وهو عملية التحول الديمقراطي، وبناء دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق المواطن وتحقيق الرفاهية.





أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

1. تحديد طبيعة عملية التحول الديمقراطي.
2. تحديد أليات عملية التحول الديمقراطي.
3. تحديد التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي.
4. تحديد انماط التحول الديمقراطي ؟
5. تحديد نظريات التحول الديمقراطي ؟

منهجية الدراسة:

بالنظر في مناهج البحث في العلوم السياسية وفي ضوء ما يتناسب مع هذه الدراسة فإنه سوف يتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي والتاريخي ومنهج النظم.

تقسيمات الدراسة:

أولاً: طبيعة ومفهوم عملية التحول الديمقراطي.

ثانياً: أنماط التحول الديمقراطي

ثالثاً: نظريات التحول الديمقراطي

رابعاً: أليات عملية التحول الديمقراطي.

خامساً: . تحديات عملية التحول الديمقراطي

أولاً: الإطار النظري:

يتسم التعرض للمفاهيم والتعريفات الرئيسية التي تدور حولها الدراسة على رأسها مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وهذا التأصيل النظري يجد مبرره في كون البحث العلمي المتسم بالرصانة يتطلب ضبط لمفاهيمه لتبني الدراسة على قواعد وأصول نظرية مستقرة تمكن الباحث في النهاية في استخلاص نتائج وتوصيات مجدية.

مفهوم التحول الديمقراطي:

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية، التي ارتبطت سابقاً بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المختلفة كشرط لإرساء نظام ديمقراطي فيها، حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول





الديمقراطي تتضمن تتابعا زمنيا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولا تم اجتياز المرحلة الانتقالية، فالوصول إلى مرحلة الرسوخ.

ورغم صعوبة إيجاد تعريف محدد ونهائي لهذا المفهوم، يحظى بإجماع الدراسين والمهتمين بالديمقراطية جميعهم، يمكن إيراد بعض أهم التعاريف فنجد "صموئيل هنتغتون" يعرف موجة التحول الديمقراطي بأنها "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتنفق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال المدة الزمنية"

كما أشار في تحليلاته أيضاً إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي، مؤكداً أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية التوعية مند أن أكد "جون جاك روسو" أن صاحب القوة لا يمكن أن يظل قوياً، إلا إذا حول هذه القوة إلى حق في أن يتولى الحكم وواجب على الشعب أن يطيعه، والأكيد هنا أن الشرعية التي حرص عليها، "هنتغتون" هي شرعية قائمة على المنطلق الديمقراطي وشعارات الديمقراطية، وأقرب لأن تكون شرعية دستورية، فهي تعني في المقام الأول أن النظام السياسي هو نظام شرعي مادام يعتمد الديمقراطية والمشاركة في الحكم وتؤدي فيه المؤسسات دور قوياً وفاعلاً ومؤثراً في العملية السياسية، ويشعر مواطنوه أنه نظاماً صالحاً ويستحق التأييد والطاعة، ويضمن لهم في المقابل مزيداً من الحقوق السياسية والاجتماعية. (1)

أما "برهان غليون" فيرى أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو "ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتمالته ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ". (2)

ويرى "محمد الرضواني" أن التحول الديمقراطي هو السعي إلى الانتقال من نموذج سياسي غير ديمقراطي في عمومته إلى نموذج سياسي أو ديمقراطي في مؤسساته وممارساته، لا يتوقف عن إثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها في مختلف الممارسات وسلوكيات الفاعلين، وترسيخها وتدعيمها وهو الأمر الذي يتطلب تبني القواعد الحديثة على مستوى تكوين المؤسسات السياسية والعلاقة بينهما وعلى مستوى الممارسة السياسية الرسمية وغير الرسمية،





أي تلك المتعلقة بصناعة السياسات العمومية وتنفيذها، وتلك المتعلقة بالفاعلين غير الرسميين في مجال التعبير عن المطالب والمشاركة السياسية داخل المؤسسات وخارجها.(3) وعرف "مهند صلاحات" التحول الديمقراطي بأنه "إمكانية تحول مجتمع ما من حالة انغلاق تام إلى تحول ديمقراطي نحو مجتمع مدني، مؤكدا على عدم إمكانية إسقاط هذا التحول على المجتمعات بشكل طارئ وإنما يمكن ذلك من خلال خطوات استباقية تؤسس بمراحل سابقة تتمثل نواتها في وجود مجتمع مدني حقيقي "مجتمع مؤسسات" لكي تأتي الديمقراطية بعدها بشكل تلقائي"(4).

أما "محمد عابد الجابري" يرى أن مفهوم التحول الديمقراطي يحمل مفهوماً مركزياً وهو "التحول" ومن البين بنفسه أن التحول أي كان يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية هي: من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟ أما السؤال "إلى أين" فالعنوان يجيب عنه "التحول إلى الديمقراطية" ولكن يبقى أن يحدد مضمون هذه الديمقراطية التي نريد التحول إليها، وأما "من أين" فهذا هو المسكوت عنه غالبا باعتبار أن الانتقال يكون من الوضعية التي نحن فيها، والتي من المفروض أنها معروفة غير أن هذا المسكوت يصبح غير محتمل بل غير ممكن عندما يطرح السؤال الثالث نفسه "كيف" إذ كيف ممكن تحديد كيفية التحول بدون معرفة صحيحة للوضع الذي يكون منه هذا التحول وتزداد المسألة تعقيداً عندما تكون المسافة بين الوضع الذي يراد التحول إليه، والوضع الذي يراد التحول منه تفتقد إلى عناصر الاتصال التي تقيم جسوراً بين الوضعين مما يجعل من التحول إشكالية نظرية وعملية(5).

ويرى "ليث زيدان" التحول الديمقراطي بأنه "تغيير بنية النظام السياسي غير الديمقراطي بنظام آخر ديمقراطي من خلال عملية انتخابية حرة ونزيهة وعلنية ودورية تقوم على أساس المشاركة والتنافس مع توفير الحريات المدنية والسياسية ودعم هذا النظام لضمان استمرارية واستدامة عملية التحول الديمقراطي من خلال إقرار دستور ديمقراطي، دعم الاقتصاد وتوفير الاستقرار ودعم شرعية النظام بتعزيز دور الاصلاحين الديمقراطيين وتعزيز دور المجتمع المدني"(6).

بينما اعتبر "عبدالعزیز النويضي" التحول الديمقراطي بأنه "مسلسل يتم فيه المرور في نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، أو تكون فيه الحقوق المرتبطة بالمشاركة



السياسية مقيدة تقييداً شديداً إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين ويسمح بتداول السلطة ولا سيما عبر الاعتراف بمجموعة من الحقوق المرتبطة بوثوق المشاركة السياسية، وإمكانية ممارستها بصفة فعلية، وتتحدد هذه الحقوق في "الحق في انتخابات عامة حرة ونزيهة والحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات".

. الحق في حرية الرأي والتعبير.

. الحق في المحاكمة العادلة(7).

وبصفة عامة يعني التحول الديمقراطي الانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر بشرط أن يكون أحسن من سابقته بتميز مبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال الاغلبية التي يفرزها التغيير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي في إطار احترام حقوق الانسان وحرياته وشخصيته الحضارية في مستوى أول ويفترض أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية(8).

ثانياً:- أنماط وأشكال التحول الديمقراطي:

صنف "صموئيل هنتغتون" أنماط وأشكال التحول الديمقراطي إلى أربعة أنماط في النظم التسلطية وهي كالاتي:

1. التحول:-

في هذا النمط من أنماط التحول الديمقراطي تتم عملية التحول الديمقراطي بمبادرات تتبع من داخل النظام التسلطي ذاته وبدون أي تدخل من جهات أخرى، كقوى المعارضة أو من المجتمع ككل، ويرى "هنتغتون" أن هذا الشكل من التحول الديمقراطي عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة تكون الهيمنة فيها لصالح عدد محدود من النخب التي تستمر في احتكار السلطة والقوة، وتأخذ المصالح الشخصية البعد الأهم في عمليات اتخاذ القرار السياسي، ولقد كان هذا النمط الغالب لعمليات الانتقال في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والاسيوية(9).

2. التحول الإحلالي:-

تتم عملية التحول الديمقراطي في هذا النمط أساساً على طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، عندما تدرك هذه النخب أن لها مصلحة مشتركة في التحرك في مسار يؤدي إلى ديمقراطية محدودة ضمن نمط التحول الإحلالي، وعادة ما يكون الهدف





من هذا التحرك حل خلافات النخب وتدعيم نفودها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الاستقرار بعد المرحلة الانتقالية، ودمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب، لأنه إذا لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يضمن مصالحها، فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبدل ما في وسعها لتقويضه(10).

3. الإحلال:-

تنتج عملية التحول الديمقراطي في النمط الاحلالي في الغالب، عن عجز النظام التسلطي حيال أزمة وطنية خطيرة، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية، أما النخب فإنها تزعم على الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة، وفقاً "لهنتغتون" فمن غير المحتمل أن يستقر النظام الديمقراطي وفقاً لهذا النمط الاحلالي، في إمكانية عودة نظم تسلطية بأشكال جديدة تظل قائمة(11).

4. التدخل الاجنبي:-

يحدث هذا النمط من عملية الانتقال نتيجة لتدخل قوى أجنبية، إضافة إلى التدخل العسكري المباشر، فإن نفود البلدان والمؤسسات الدولية، المانحة للإعانات الاقتصادية قوياً ومؤثراً في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، حيث أنه خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي فشلت البلدان الفقيرة في القيام أو تفعيل برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبت البلدان الفقيرة بالشروع في عملية الإصلاح الديمقراطي كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه مهما كانت درجة القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للبلدان الغربية والمؤسسات الدولية، فإنهم لا يستطيعون القيام بفرض خياراتهم السياسية على بلدان لا ترحب كثيراً بتلك الخيارات، قد يؤدي التدخل الاجنبي إلى إقامة ديمقراطية في تلك البلدان ولكنها ديمقراطية غير مضمونة البقاء والاستمرار، إلا إذا توافرت الرغبة الداخلية والقبول من تلك البلدان في بقاء واستمرارية الديمقراطية، وترسخ الديمقراطية يعتمد على الاتفاق العام





والإجماع الداخلي على الديمقراطية كنظام مفضل على أية ترتيبات سياسية أخرى ويشترط "هنتغتون" لبقاء الديمقراطية، غياب أية انقسامات أثنيه أو دينية أو طبقية خطيرة في المجتمع المعني بعملية التحول الديمقراطي(12).

ثالثاً: نظريات التحول الديمقراطي

تشير الأدبيات العامة حول عملية التحول الديمقراطي أن هناك ثلاث نظريات رئيسية تفسر عمليات التحول الديمقراطي وانماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها وهي:-

1. نظرية الحداثة:-

تقوم هذه النظرية على قاعدة مفادها أن للتنمية الاقتصادية دوراً رئيسياً ومهما في إحداث التحول الديمقراطي، هذا إن لم تكن هي التي أدت إلى الديمقراطية، لقد قام عالم الاجتماع السياسي الأمريكي الجنسية "سيمور مارتن ليبست" باختبار تلك النظرية من خلال أطروحته التي جاءت بعنوان "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية والتنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" وذلك من خلال عمل مقارنة بين البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية، وبلدان أمريكا اللاتينية، مضافاً إليها لديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة وديكتاتوريات، وفقاً لمعايير ومؤشرات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل: الثروة، ودرجة التصنيع، والحضرية، ومستوى التعليم، وخلص إلى وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي الناتج عن عدة متغيرات اجتماعية.

وقد تعرضت تلك النظرية لعدة انتقادات كان أبرزها أن النحو الاقتصادي وحده غير كاف لإنتاج الديمقراطية، فهناك عوامل أخرى تؤثر في عملية التحول الديمقراطي مثل الخصوصية القومية، أو الثقافية، أو التبعية الاقتصادية، أو تجربة التحرر القومية بالإضافة إلى ضعف العلاقة السببية التي تربط بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي، والعلاقة في الحالة احتمالية وليست سببية، فالاستنتاج الذي يقول إن مستوى عالياً من النمو الاقتصادي ليس من شأنه أن يقود بالضرورة إلى عملية تحول ديمقراطي(13).

2. النظرية البنوية:.

تفترض هذه النظرية بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية أو نحو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساساً بالبنية المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية





والمناثرة بنمط التنمية، وليست عن طريق مبادرات وخيارات النخب، فعلى الرغم من أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة إلا أن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها دون الخضوع للظروف البنوية.

وبهذا تختلف تفسيرات النظرية البنوية على بقية النظريات لعمليات التحول الديمقراطي. التي تعود لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة" وليس للنخب السياسية، مما يستلزم عمليات تحول ديمقراطي طويلة المدى، هذه البنى تتحكم بشكل أو بآخر في سلوك الأفراد والنخب في المجتمع، وتقوم بتشكيل تفكيرهم وصياغة رؤاهم، عادة ما تكون هذه البنى هي نتاج تفاعل الماضي والحاضر معاً، ويساهم قبول الأفراد والجماعات في بقائها أو استمراريتها.

فالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة "الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" قد تدفع نحو أحد اتجاهين، فهي إما أن تقوم إلى الديمقراطية أو إلى مسارات سياسية أخرى ومن شأن هذه التفاعلات أن تأخذ مدى طويلاً لتحقيق عملية التحول الديمقراطي.

ولقد قام "بارنجتون مور" بفحص النظرية البنوية وذلك بتتبع مختلف المسارات السياسية من مسار إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية "مسار الديمقراطية الليبرالية" مروراً بالمسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا "مسار الفاشية" وصولاً للمسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين "مسار الثورة الشيوعية"، وتجاهل "مور" جهود النخب وركز خلال تلك المقارنة على إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، تركزت ثلاث منها في طبقات اجتماعية "الفلاحون وطبقة ملاك الأرض الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية" أما البنى الرابعة فهي الدولة، وتوصل "مور" من خلال مقارنته السابقة إلى أن الديمقراطية الليبرالية كانت نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين البنى الأربعة، مما نجد نمط الفاشية كنتيجة لضعف البرجوازية الحضرية واعتمادها على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة، وكذلك الثورات الشيوعية استمدت وجودها من ضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة (14)، وقد تعرضت النظرية للانتقاد بسبب إغفالها بدرجة كبيرة لدور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية، بما فيها الحرب، في تحديد المسار الذي تتحده البلدان المختلفة، فضلاً عن إبرازها لعمل ماركسي ظهر خلال محاولة تعليل "مور" للبنى والصراعات السياسية بوساطة البنى والصراعات الطبقيّة، وهذا يتفق مع رؤية علم الاجتماع الماركسي في كون صراع الطبقات يعد





جوهرًا أساساً للسياسة، وهو يستند في تفسيره لمفهوم الطبقة الاجتماعية، على أنه نتاج مجموعة من العلاقات الاقتصادية ذات خصوصية تاريخية (15).

3. النظرية الانتقالية "الديناميكية"

لم يول الباحث السياسي "دانكورت روستو" ذات الأهمية التي أولاها أنصار النظرية التحديثية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كشرط أساسي لتحقيق الديمقراطية، فالتنمية الاجتماعية وإن كانت تساهم في الحفاظ على استمرارية الديمقراطية وازدهارها، ولكن الأهم من البحث في كيفية تحقيق الديمقراطية أولاً ويضع "روستو" في أطروحاته وصفة تتكون من أربع مراحل أساسية لتحقيق التحول الديمقراطي وهي:-

المرحلة الأولى:-

مرحلة تعبئة وتحقيق الوحدة الوطنية، ولا يشترط لذلك توافر الاجماع بل يكفي البدء بتشكيل هوية سياسية تشترك فيها الغالبية العظمى من المواطنين.

المرحلة الثانية:-

هي مرحلة إعدادية مهمة جداً، وتتميز بالصراع العنيف بين النخب الجديدة التي ترى انه بات من حقها أخذ مواقع متقدمة ومؤثرة في المجتمع السياسي، وبين النخب التقليدية المسيطرة والمعنية بالمحافظة على الوضع القائم وعنف الصراع في هذه المرحلة قد يؤدي إلى إجهاض الديمقراطية قبل أن تولد بل وقد تحطم استقرار المرحلة وتمزق الوحدة الوطنية، والاحتمال الثالث هو أن يحسم الصراع لصالح إحدى الجماعات المتصارعة مقابل القضاء على قوى المعارضة وسدا الطريق أمام التحول الديمقراطي (16).

المرحلة الثالثة:-

وهي مرحلة القرار وهي تعد بداية مرحلة الانتقال، والتحول المبدئي وهي عبارة عن لحظة تاريخية تقرر فيها الاطراف المتنازعة التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع من المجتمع السياسي.

المرحلة الرابعة:-

وهي تعد مرحلة التعود وفيها تصبح الأجيال الجديدة من النخب السياسية أكثر تعوداً وقناعة وإيماناً بالقواعد الديمقراطية، ويمكن القول فيها إن الديمقراطية قد ترسخت في المجتمع





السياسي على فرض أن أطراف الصراع لم يكن قرارهم ناتجاً عن قناعة ورغبة في تبني القواعد الديمقراطية في مرحلة القرار، فهذه النظرية تؤمن بأن المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد من خلال مبادرات وأفعال النخب، وليس عن طريق بني القوة المتغيرة. وقد تعرضت النظرية كغيرها للنقد من جانبين:-

الاول:-

يتعلق بالجانب النخبوي لعملية التحول، بمعنى أنها عملية من أعلى، فهي تركز على النخب وتهتميش الجانب المجتمعي في عملية التحول الديمقراطي.

الثاني:-

يتعلق بالتوجه الإرادي بمعنى أن عملية التحول هي نتاج اختيار للاعبين الاساسيين مع تهميش للبنى والقيود التي تفرضها على اللاعبين(17).

رابعاً :-أليات التحول الديمقراطي

لاشك أن أي عملية تغييرية تحويلية واعية بغض النظر عما ترتبط به تتطلب إعداداً مسبقاً، يستدعى شروط ووسائل واليات وقيم، وبهذا فقد بات أي تحول ديمقراطي مرهون بوجود شروط مدعمة له اعتبرت أساسية لأي مشروع تغييرى، هذه المؤسسات أو الليات والشروط تختلف في أهميتها حسب الظروف المتاحة لكل بلد ومن هذه الليات والمؤسسات والشروط ما يلي:-

1. الأحزاب السياسية:-

بالإضافة إلى دورها الرئيسي في التنشئة السياسية وعمليات التثقيف والتوير السياسي، تهدف الأحزاب إلى تنشئة الكوادر السياسية والتجنيد السياسي وإحداث حراك سياسي، يساهم في التحول الديمقراطي حيث أضحت تشكل الاحزاب عنصر جوهرياً في النظم السياسية المعاصرة، وتتعاظم فرص التحول الديمقراطي الصاعد في الأنظمة التي تلعب فيها الاحزاب السياسية دوراً حيويّاً ومسيطرّاً، حيث يعد الحزب معملاً لتخليق النخب الواعية سياسياً والصالحة إدارياً لممارسة السياسية.

فالحزب تعبير عن جماعة ذات استقلال ذاتي تقوم بدفع مرشحيها للمعترك الانتخابي من أجل السعي للحصول على المناصب الحكومية والتأثير على الخطط الحكومية، ويرى "الابالو





مبار" و "وينر" أنه تنظيم دائم يشتمل على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على التأييد والمساندة الشعبية، بغرض الوصول إلى السلطة وممارستها والقيام بعملية وصنع القرار، وتنتم الأحزاب بالاستمرارية والديمومة في نشاطها الانتخابي بخلاف جماعات المصالح والتي وإن كان لها نشاط انتخابي وتقدم مرشحين للمنافسة الانتخابية.

ويستند الحزب السياسي في إحداث الحراك السياسي والتحول الديمقراطي إلى آليات عديدة تتمثل في القيام بعمليات التجنيد السياسي والتعليم السياسي والتنشئة السياسية، ويقصد بالتجنيد السياسي عملية إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إلى ذلك بأنفسهم أو وجههم آخرون إلى تقلد مناصب وتمثل فوائد الحزب السياسي وتداعياته على الحياة السياسية في الحد من الاحتكاك السياسي، حيث إن انفتاح البناء السياسي وإمكانية المنافسة على السلطة وتداول المناصب السياسية والتجديد فيها من أبرز سمات النظم السياسية المعاصرة (18).

2. المجتمع المدني:-

لقى المجتمع المدني روجاً كبيراً بوصفه عاملاً مهماً له علاقة بالتحول الديمقراطي، ومن النظريات التي راجت مند مطلع السبعينات تلك التي تطرح أن الديمقراطية تزدهر في الدول التي تتمتع بمجتمع مدني فاعل، إلا أن هناك إشكالية تواجه هذه المسألة وهي دات شقين "الاول دو طبيعة تعريفية" بمعنى أن الديمقراطية تعرف بوجود مجتمع مدني فاعل، أو أن المجتمع المدني يعرف بكونه جزءاً من الديمقراطية، "الثاني البعد الايديولوجي" الذي بات يصبغ مصطلح "المجتمع المدني".

فالمجتمع المدني هو أداة مهمة لحدوث التحول الديمقراطي، فهو الذي يدفع الدولة نحو الديمقراطية، ومن أهم وظائف المجتمع المدني كأداة لتحقيق الديمقراطية مراقبة السلطة، وتشجيع المشاركة السياسية والعمل على تنمية المزايا الديمقراطية، كالتسامح والاعتدال واحترام وجهات النظر المخالفة، إلى جانب خلق قنوات غير رسمية للمجاهرة بالمصالح وتمثيلها، أضف إلى ذلك أن المجتمع المدني يعمل على توليد سلسلة من المصالح التي تتقاطع مع النزاع السياسي، وبالتالي تعمل على التخفيف من وطئته، ومن جهة أخرى فإن المجتمع المدني يعمل على إعداد القادة السياسيين، ويراقب عملية الديمقراطية كما أنه يسهم في نشر المعلومات والأفكار الجديدة التي من الممكن أن تعمل على التنمية الاقتصادية والعمل على احترام المواطن ويتضح مما



سبق إن عملية التحول الديمقراطي وتوفير شروط نجاحها واستمرار عملها هو نابع من طبيعة المجتمع المدني، وبهذا يصبح المجتمع المدني هو أساس البنية التحتية لتحقيق الديمقراطية، وعلى ذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون وجود مؤسسات المجتمع المدني، وتكمن أهمية المجتمع المدني من خلال تعزيز مبدأ المشاركة الطوعية، وتعزيز مبدأ المشاركة الجماعية، والقدرة على التعبير عن الراي والراي الاخر، والمشاركة السياسية في اتخاذ القرارات والدورية في الانتخابات وتحقيق نزاهتها، كما ويجسد المجتمع المدني دوراً في بناء الديمقراطية على المستوى الثقافي والتعبيري(19).

3- المؤسسات التعليمية :-

حيث تعد مؤسسات التعليم وخصوصاً التعليم الجامعي والنخبة الفكرية الموجودة في هذه المؤسسات المحرك الرئيسي لأي عملية سياسية في أي مجتمع وذلك مما تقدمت من إسهامات وتطورات حول مشكلات المجتمع وإدارته وهي تقدم قناة للحراك السياسي والتحول الديمقراطي من خلال إعادة تشكيل المؤسسات السياسية، لما تحمله من مسؤولية تطوير المجتمع وتنويره وزيادة نسبة الوعي في المجتمع والتشجيع على المشاركة السياسية الحقيقية الواعية والتي تهدف إلى تطوير المجتمع(20).

4. الانتخابات :-

تعد الانتخابات وحرية المشاركة فيها ترشياً وتصويتاً هي إحدى الحقوق الأساسية والسياسية المكفولة دستورياً لجميع المواطنين في أي دولة ديمقراطية وهي أولى ركائز النظام الديمقراطي وأهمها وهي كذلك من أهم أليات التحول الديمقراطي حيث تقوم على تطبيق نظام تداول السلطة من ناحية، ونظام التعددية من ناحية أخرى، لذلك فكل سلطة يجب أن تركز على الانتخابات، ويجب أن تتجدد الانتخابات بفوارق زمنية منتظمة ومتقاربة، كي لا يشعر الحكام بأنهم مستقلون عن المحكومين وكي يبقى تمثيلهم لهم مستمر، وتعمل على إصباغ الشرعية على الحكام ولمحاسبتهم شعبياً إذا قصرُوا أو ارتكبوا الأخطاء أثناء توليهم الحكم والانتخابات كآلية للتحول الديمقراطي تتمثل في عنصرين هما:-

أ- فرز ممثلي الشعب وإعطائهم الشرعية للحكم.

ب- محاسبة المقصرين منهم عن فترة حكم سابقة.





ولضمان النهج الديمقراطي تجري الانتخابات ضمن التعددية وبخاصة التعددية السياسية

(21).

5. الآليات الدستورية:-

وهي تعني الترتيبات الدستورية لتحقيق عملية التحول الديمقراطي وضمان الحريات والفصل بين السلطات الثلاث التي تشكل النظام السياسي كله وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية وللحد من هيمنة أي سلطة على أخرى يتم الفصل بين السلطات في نصوص دستورية واضحة وذلك لضمان استمرارية الديمقراطية، حيث أن كل سلطة تحد من تفرد السلطة الأخرى، فمن شأن مبدأ الفصل بين السلطات رقابة كل جهاز حكومي من قبل الجهاز الآخر، بحيث أن السلطة تحد من السلطة (22).

6. أليات الثقافة السياسية:.

يعرف "لوسيان باي" الثقافة السياسية على أنها "مجملة القيم الأصلية والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوه العملية السياسية" فمجموع الافكار والآراء والمعتقدات والمشاعر للأفراد هي مكونات ثقافتهم السياسية، وقد ميز "الموند، وفيربا" بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية وهي:-

الثقافة المحدودة تكون الحكومة مركزية وأفراد الشعب لا يعنيه ما تتخذه من سياسات، وثقافة تابعة يشعر الافراد أنهم رعايا وتابعون للحكومة وثقافة مشاركة، يؤثر من خلالها المواطنون في سياسات الحكومة ويتأثرون بها، تزدهر هذه الثقافة في ظل الأنظمة الديمقراطية وتفترض استراتيجية التحول الديمقراطي ثقافة سياسية تنظر لعملية الصراع السياسي بوصفها "منافسة اجتماعية سلمية" وقاعدتها التوافق والتراضي، من هذا المنطلق فإن الثقافة السياسية تعيد تعريف السياسة بعيداً عن المماهاة بينها وبين الحرب وبعيدا كذلك عن التفرد والاحتكار، فإمكانية حدوث تحول ديمقراطي تستدعي وجود ثقافة سياسية "تحل النزعة النسبية في وعي السياسية والمجال السياسي محل النزعة الشمولية" التوتاليثارية" ويحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والالغاء فتفتح المجال السياسي بذلك أمام المجمع وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها (23).



7. المشاركة السياسية:-

تعني حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم، والمشاركة تتم من خلال الانتخابات التي تتيح الفرصة لمثل هذا التداول، فالانتخابات هي وسيلة لتحقيق تداول السلطة كنظام فرعي من النظم المكونة للديمقراطية، وهذه الانتخابات هي التي تفرز حكم الشعب للمشاركة السياسية الفاعلة "إن حكم الشعب يتم في مستوياته المختلفة أساساً على النيابة، أي اختيار المواطنين لممثلين ينوبون عنهم لفترة زمنية محددة في الإدارة والحكم والاختيار في هذا المقام السياسي بطبيعته يفترض تعدد الفرص أمام من يمارس الاختيار أي تعدد الاتجاهات السياسية التي يختار منها"(24).

والمشاركة السياسية تفترض وجود أحزاب سياسية تخوض التجربة الديمقراطية التنافسية لاستلام الحكم، أو أن تكون المعارضة إذا لم تكن ضمن قوى الاغلبية التي تستلم زمام الحكم، فالديمقراطية أولاً وقبل كل شيء تعني إمكان تداول السلطة شريعياً وسلمياً، ولا معنى للتعددية من دون توافر آليات تسيير شؤون المجتمع، بحيث يحظى الاتجاه الذي يحوز الاغلبية بالسلطة لتنفيذ برنامج اكتساب التأييد والمواقف العامة وبالتالي توفير آليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات أو تصفيات(25).

8. الآليات الاقتصادية والاجتماعية:-

إن قضية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي من أهم القضايا والاشكالات المطروحة، فقد أدى اختلاف المنظرين وتضارب طروحاتهم الفكرية وتفاوتها حول شكل وماهية هذه العلاقة إلى حدوث شخ كان وراء بروز تيارات فكرية عدة كل منها يدفع بأسبقية متغير عن آخر، لكن وبعيداً عن هذا الجدل المرتبط بالأسبقية والذي سيؤدي بنا إن غصنا في أبعاده وتعمقنا في جوانبه لا محالة إلى التغلغل في متاهات يستعصي معها الخروج بخلاصة مجدية وربما نفنقد معها حتي تقديم الملائم، ويعتبر البعض أن السبيل للديمقراطية مرتبط بقوة دفع هائلة تجد أساسها في النمو الاقتصادي، مستنديين إلى أن البلدان الأكثر تقدماً في العالم هي بلدان ديمقراطية، فما هو "سيمون مارتن لبيست" ينطلق من هذا المضمار معتبراً أن الطريق إلى الديمقراطية يمر عبر التنمية الاقتصادية وفي صدد إثباته لتصوره هذا قام





بتصنيف الانظمة من بين ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة واستبداديات مستقرة واستبداديات غير مستقرة وكانت النتيجة دائما لصالح البلدان الديمقراطية التي تتمتع بأعلى درجة من التصنيع والتعليم وهي مؤشرات مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع ويرى أنه من شأن التنمية الاقتصادية أن تخفف من حدة التفاعلات السياسية، مما يساهم في خلق جو من الاستقرار السياسي والمشاركة وتوفير مجال خصب لازدهار ونمو فاعلية المجتمع، الامر الذي يدفع بعجلة الانتقال قدما نحو الديمقراطية ولأجل ذلك دعا إلى ضرورة الاستعداد الاقتصادي للتحول الديمقراطي.

كما أكد "هنتغتون" على العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي وتوصل إلى نتيجة في عموميتها أن النقلة الديمقراطية حسب هذا التطور توحى بنوع من العلاقة التلازمية بين ما هو اقتصادي "كمتغير مستقل" وبين ما هو ديمقراطي "كمتغير تابع" ويبقى من غير الممكن تصور تحول ديمقراطي في الدول الفقيرة المتخلفة والتي تعرف هشاشة بنيتها الاقتصادية(26).

أما الآليات الاجتماعية فهي كذلك آلية مهمة لعملية التحول الديمقراطي حيث أن التحول يحدث في ظل المجتمعات التي تؤمن بالتوفيق بين المصالح الاجتماعية وتحقيق التوزيع العادل للثورة ففي ظل المجتمعات التي يكتسح فيها الفقر فئات عريضة من الشعب، لاشك أنه سيحول دون رحابة هامش التفكير في قضايا الحرية، ومن هنا يبدو أنه كلما تحسنت البيئة الاجتماعية وتخلصت من مختلف الاختلالات والتناقضات كلما كانت أكثر فاعلية واهتماما بالشأن السياسي وكانت معها أكثر دفعا وتسريعا لوثيرة الانتقال والتحول وكذلك ضرورة التوافق الاجتماعي حتي تصير عملية التحول ممكنة(27).

خامسا :- تحديات التحول الديمقراطي

1. تحدي البناء المؤسسي :-

يدكر الكثير من المفكرين أن الضعف في البناء المؤسسي هو الذي يحول دون استمرار الدولة حيث يؤدي إلى الانفجار من الداخل وأن سبب هذا الخلل البنوي يعود إلى ثلاث تفسيرات وهي كالآتي :-





أ- التفسير الاول هو المدخل النفسي السيكولوجي حيث يتصل بالنظرة إلى أن إخفاق العمل الجماعي إنما يستند إلى بعض الاشخاص الذين يعانون فقراً في الاحساس بالأمان الذاتي والرغبة الشديدة من في الزعامة والسيطرة ومن ثم يعتبروا تبوؤهم مواقع السلطة وإحكام قبضتهم على مفاتيح تلك التنظيمات إنما يشبع غريزة تحقيق الدات لديهم.

ب- أما المدخل الثاني فهو مدخل اجتماعي سوسيولوجي والذي يدفع بأن تفكك تنظيماتنا الاجتماعية والسياسية والمرتبطة بظاهرة التفكك الاجتماعي وقد ذهب "إميل دور كايم" إلى القول بوجود نوعين من التماسك بين البشر في المجتمع أو الجماعة هما التماسك التلقائي القائم على علاقات غير اختبارية مثل تماسك القبيلة وتسود في المجتمعات الأقل تطوراً، والثاني هو التماسك المؤسسي المستند إلى المصلحة المشتركة وهو ناتج عن تطور المجتمع مثل الاحزاب.

ج- أما المدخل الثالث فهو المدخل الايديولوجي والذي يعني غياب الأطر المؤسسية لتحديد من يحصل على ماذا ومتي وكيف ولماذا مما ينتهي بالأمر إلى مغالبة ميكافيلية بلا ضوابط مسبقة وإنما اقتلاع شخص لآخر أو شلة لأخرى لعدم الاستناد إلى قواعد مؤسسية حاكمة للمجتمع تضبط الاختلاف والتعارض في إطار من القانون والبحث عن الحلول الوسط حتي لا تنفجر التنظيمات(28).

2. التحديات الاجتماعية:-

لاشك أن عملية الاخضاع للاستبداد تستلزم بنى اجتماعية قابلة للخضوع قبل أي شيء اخر فالديمقراطية لم تعد حكراً على أمة أو ثقافة أو مجتمع بعينه ولكنها الصيغة الوحيدة القادرة على أن تضع الانسان في رتبة المواطن وتحوله إلى إنسان سياسي أي مواطن حر ومسئول يحمل هوية سياسية تجمعها مع غيره من المواطنين، وحينما فقدت أو غابت الديمقراطية غاب شعور الانسان بإنسانيته السياسية ولم يجد أمامه سبيلا سوى العودة إلى قيم التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي أو العائلي بحيث تتحول هذه القيم إلى أساس وسبب النزاع والصراع، وإن هذه القوى البشرية لا تجد لها متسعاً لتحقيق دواتها مما يحولها لفريسة سهلة أم حمى الاستهلاك دون الانتاج والاستغلال النخب الحاكمة للمساهمة في ترشيح الاستبداد وقد تجد بعض حركات التمرد في هذه القوة الضخمة ضالتها بحجة تخليصها من حالة الضياع والخواء النفسي والقيمي الذي تعانيه، تتطلب عملية التغيير أي تغيير قوى تتصف بالإدراك قبل الفعل، ولا تتناط مهمة التحول





بالنخب فقط دون العامة أو يساق العامة سوقاً دون إدراك للمهمة التي يضطلعون لها، وبعد عهود من الاستبداد لا بد أن تفتقد الأجيال الجديدة لعملية الإدراك اللازمة لعملية التحول الديمقراطي مما يشكل عائقاً أم تشكل بني فاعلية تكون قادرة على إحداث عملية التحول الديمقراطي (29).

3. تحدي الاندماج الوطني:-

تعد إشكالية التميز السلبي بمختلف تجلياتها الفئوية والعرقية والثقافية والاجتماعية أحد أهم مهددات بناء نموذج مجتمعي ليس فقط قادر على إحداث التحول، وإنما المحافظة عليه أيضاً، ومن ثم تستمر هذه الإشكالية كعائق أمام أية محاولة للتحول نحو الديمقراطية.

4. تحدي الثقافة السياسية:-

وهي المعيار الأهم في إحداث أي تغيير قد يقضي إلى تحول ديمقراطي فالثقافة السائدة بين أفراد أي مجتمع تؤسس على مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف التي أكتسبها مواطنوه عبر ميراث تاريخي وجغرافي وتركيب اجتماعي متمايز ومن ثم نتصف تلك الثقافة بالخصوصية للضرورة لإخفاء طابعها القيمي على المجتمع، ولما كانت الثقافة السياسية في هذا الصدد فرع من أصل فإنها تبنى على مجموعة المعارف والقيم والآراء والتطورات والتوجهات السائدة والمشكلة لوعي المواطن نحو شؤون السياسة والحكم والدولة والقيم المحيطة بها من مواطنه، وولاء وشرعية ومشاركة ويعد مدخل الإحساس بالهوية أحد مكونات منظومة الثقافة السياسية حيث أن شعور الأفراد بالانتماء للنظام السياسي يفرض مزيد من الشرعية على استمراريته، فضلاً عما يوفره من مناخ ملائم لمساندة المواطن له "النظام السياسي" في أزماته وكذا تقبله للالتزامات الملقاة على عاتقه جراء الانتظام تحت لوائه ومن ثم تتنامى إشكالية الهوية والانتماء كمدخل رئيس للثقافة السياسية ليس عبر تعدد الولاءات التحتية في الدولة كالقبيلة والعائلة والجهة والفئة والعرق وغيرها وإنما في عدم استيعاب الثقافة منظومة الثقافة السياسية التي إن استندت إلى التعدد في مراكز الولاء، فإنه لا يخل بأولوية الولاء الرضى على ما دونه ومن ثم تعاني بعض الدول من تلك الإشكالية في بناء نموذج إصلاحية لعدم القدرة على استيعاب ولاء المواطن (30).



5. التحدي الاقتصادي:-

إن الدول التي استطاعت اجتياز مرحلة الاستقرار الاقتصادي التي تمكنت من بناء أليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك السياسي والاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع والاعتماد على اقتصاد ضعيف محدود الموارد غالباً ما ينتج عنه تضخم القطاع العام الذي لا ينتج مما يزيد التنافس على الموارد مما يؤثر في تصدع البنيان الاجتماعي والسياسي ولا يمكن لمثل هذه البيئة أن تفرز نظاماً ديمقراطياً، لان حدوث تفاوت اقتصادي كبير بين أفراد المجتمع، وأن هذا التفاوت أثر على عملية التحول الديمقراطي، بسبب وجود تفاوت اقتصادي أدى لانشغال المواطن في البحث عن متطلبات الحياة وإهمال المشاركة السياسية من أجل تنمية المجتمع(31).

الخاتمة:

توصل البحث إلى أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وطويلة وبحاجة إلى فترة زمنية طويلة لكي يحدث، ومرد ذلك أن عملية التحول الديمقراطي بحاجة إلى جدور وأرضية خصبة للنهوض فهناك استحقاقات لا بد من دفعها، ومن هنا نكون قد اقتربنا من الحديث عن وجود تنشئة ديمقراطية تدفع لحدوث ثقافة ديمقراطية تصب في النهاية لإحداث تحول ديمقراطي، وإن الغاية الكبرى التي ترجي من عملية التحول الديمقراطي هي الوصول إلى ترسيخ ذلك التحول والعمل على تنشئته و إن لم يحدث ذلك فلا نكون بصدد الحديث عن ديمقراطية ولا تحول ديمقراطي..

الا ان التقدم التكنولوجي الهائل وخصوصا في مجال الاتصالات وهو ما يعني بأن العالم قرية صغيرة ، وهذا هو الجانب الايجابي الذي يدعو الي النقال بقرب التغيير وامكانيته ، ومهما بدلت بعض الحكومات الاستبدادية فلن تستطيع عزل شعوبها عما يجري في الخارج الذي يشهد تغيرات كبيرة .

فالوعي هنا يساعد علي عملية التغيير والنهضة الحضارية من خلال معرفة الافراد بالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات ، كل هذا يكون بمثابة سبيل الي الوعي السياسي والتنشئة السياسية السليمة ، بإتجاه تطور المجتمع ونهضته وتحوله ديمقراطيا ، كما يعمل الوعي علي تحليل الاحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثيرات البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف ، وكذلك رصد الايجابيات ، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي يعيش فيه الانسان علي تحليل الامور السياسية من زوايا متعددة .



التوصيات:

- 1- ضرورة ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية و التطوع والعمل المدني ضمن المؤسسات المنظمات المدنية وقيم المشاركة والتنظيم
- 2- توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة والحد من النزعة الفردية وتحقيق الاندماج المجتمعي.
- 3- إزالة العقبات التي تعترض المسار الطبيعي لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية واحترام الحق في حرية تكوين الجمعيات والمنظمات المدنية
- 4- ضرورة الاهتمام بعملية التنمية بمختلف مجالاتها للوصول لعملية تحول ديمقراطي مستقرة .
- 5- الاهتمام بعملية التنشئة السياسية التي تهدف الي تحول ديمقراطي حقيقي ودعم المؤسسات التي تقوم بهذه العملية.
- 6- العمل علي بناء مؤسسات سياسية تتميز بالشفافية والنزاهة والكفاءة والفاعلية والتعددية السياسية وعدم الاقصاء .
- 7- نشر قيم المواطنة وعدم التمييز بين المواطنين علي اسس عرقية او دينية او طائفية او غيرها والعمل علي تحقيق الاندماج الوطني

الهوامش:

1. نفسية زريق، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشاكل والاتفاق رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر الجزائر 2009، ص18
2. السيد علي السيد، التحول الديمقراطي في موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2011، ص10
3. أسماء بركيطة وآخرون، نظرية الانتقال الديمقراطي مجلة الدراسات والابحاث السياسية والدستورية العدد1، 2011 www.s.pol.co.cc/ar
4. حافظ علي أبوعياش، دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة العربية (جريدة القدس نموذجا: (2004-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة النجاح فلسطين 2008، ص36





5. عزيزة مؤمن، إشكالية التنمية السياسية في الدولة النامية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء 2002، ص32
6. ليث زيدان، أثر خطة خارطة الطريق على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، موقع الحوار المتمرّن <http://www.ahewaw.org/debat/show.art.asp?aid=99956>
7. عبدالعزيز النويضي، شروط الانتقال الديمقراطي بالمغرب، مجلة دفاتر الشمال، العدد 2، 1997، ص33
8. عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989-2004، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2005، ص64
9. محمد زاهي المغيربي، الديمقراطية والاصلاح السياسي، <http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI@AIO=9960>
10. فوز نايف ريحان، العولمة وأثرها على عملية الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح فلسطين 2007، ص94
- 11- فؤاد إبراهيم، الاصلاح وجدل الداخل والخارج، مما بغه مبطنة أم رغبة مؤجلة، <http://www.gulfissues.net/gulfarticles/article61htm>
- 12- محمد زاهي المغيربي، مصدر سابق،
- 13- جوني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، ط1، (رام الله المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 286)، ص ص34
- 14- فوز نايف ريحان، مصدر سابق، ص87 ص88
- 15- حافظ علي أبو عياش، مصدر سابق، ص102
- 16- فوز نايف ريحان، مصدر سابق، ص85 ص86
- 17- عاصي جوني، مصدر سابق، ص57
18. محمد محمود ربيع، إسماعيل ضيري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، ط1، (الكويت جامعة الكويت 1994)، ص470
19. باسل أحمد عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة النجاح فلسطين 2014، ص54.53
20. عثمان حسين هندي، الحراك السياسي مفاهيم وقضايا، ط1، (القاهرة دار قرحة للنشر 2005)، ص65
- 21- باسل أحمد عامر، مصدر سابق، ص59 ص60





- 22- المصدر نفسه، ص 60
- 23- فوز نايف ربحان، مصدر سابق، ص 89 ص 90
24. سعد الدين إبراهيم، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1987)، ص 467
25. ثناء عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1987)، ص 33
- 26- أسماء بركيطه، مصدر سابق، ص
27. عبد الاله لفيشير، في الديمقراطية والمجتمع المدني، ط1، (2001 . المغرب)، ص 136
28. معتز بالله عبدالفتاح، لماذا تنفجر تنظيماتنا من الداخل، جريدة الشروق، 2010/3/26
29. برهان غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، [/http://www.aljazeera.net/exeres](http://www.aljazeera.net/exeres)
- 30- السيد علي أبوقرحة، مصدر سابق، ص 118 ص 119
- 31- باسل أحمد عامر، مصدر سابق، ص 117 ص 118

